الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INPPLC

دليل الناخب
إلى انتخابات نزيهة

أبريل 2026

يشكل الدستور الإطار الناظم الذي يؤطر التشريع الانتخابي ويضبط عمل مختلف الفاعلين؛ إذ جعل من الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، وربطها بضمانات جوهرية في مقدمتها حياد السلطات العمومية وتكافؤ الفرص بين المترشحين، وصيانة الحقوق والحريات المرتبطة بالمشاركة السياسية. كما كرس حق المواطنات والمواطنين في التصويت والترشح وفق معايير موضوعية وغير تمييزية، وأسس لرقابة قضائية على المنازعات الانتخابية بما يعزز الثقة في سلامة المسار الانتخابي.

لـــماذا هذا الدليل؟

تعد نزاهة الانتخابات أساس الاختيار الديمقراطي ومصدر الثقة في المؤسسات التمثيلية، إذ لا قيمة للاقتراع دون تعبير صادق عن إرادة المواطنين، ولا جدوى من التعددية دون منافسة نزيهة وشفافة. فالنزاهة الانتخابية ليست مجرد إجراء تنظيمي، بل معيارا سياسيا وأخلاقيا ومؤسساتيا.

ولا تتحقق النزاهة بالقوانين فقط، بل بوعي جماعي ومشاركة مسؤولة من قبل المواطنين، عبر معرفة القواعد والحقوق والواجبات. ويأتي هذا الدليل كأداة توعوية تمكّن المواطن من فهم النزاهة الانتخابية، واعتماد سلوكيات تحميها، وتعزز مشاركة مدنية واعية قائمة على تصويت حر ومسؤول، ورفض الخروقات والتبليغ عنها، بما يرسخ ثقافة انتخابية قائمة على النزاهة والثقة والمواطنة الفاعلة.

مـــاهي النزاهة الانتـــخابية؟

النزاهة الانتخابية هي مجموع القواعد والممارسات القانونية والأخلاقية التي تضمن أن تكون الانتخابات تعبيراً حراً وصادقاً عن إرادة المواطنين، وتفضي إلى نتائج ذات مصداقية وشرعية.

وتفترض وضوح القواعد وشفافيتها، واحترام حرية الاختيار دون ضغط أو تأثير غير مشروع، وضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين بعيداً عن المال والنفوذ. وتشمل جميع مراحل العملية الانتخابية، مع حماية الناخبين من التضليل.

كما تقتضي حياد الجهات المشرفة وتطبيق القانون على الجميع، ووجود آليات فعالة للرقابة والمحاسبة، بما يعزز الثقة في النتائج ويكرس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

لماذا تعد نزاهة الانتخابات مسألة أساسية للمواطن؟

تضمن النزاهة احترام صوت المواطن وكرامته السياسية، وتجعل من التصويت وسيلة حقيقية للتأثير في القرار العمومي؛ فهي تكفل أن تعكس النتائج الإرادة الشعبية دون تحريف، وأن يكون الاختيار حراً ومستقلاً بعيداً عن المال أو النفوذ.

وكلما توفرت النزاهة، تعززت شرعية المؤسسات التمثيلية وتحسنت جودة السياسات العمومية، بينما يؤدي الإخلال بها إلى فقدان الثقة، والعزوف عن المشاركة، وإضعاف الاستقرار والتنمية.

ويشكل سلوك الناخب عنصراً حاسماً عبر رفض الرشوة والضغوط، والتحلي بالوعي النقدي، والتبليغ عن المخالفات، بما يجعل النزاهة مسؤولية جماعية تشترك فيها جميع الأطراف، وفي مقدمتها المواطن.

كيف يمكن أن تتـــــأثر نزاهة الانتخابات؟

تتأثر نزاهة الانتخابات عند اختلال شروط الحرية وتكافؤ الفرص والحياد والشفافية، بسبب ممارسات غير مشروعة أو ضعف المراقبة أو التساهل مع الخروقات، وذلك في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

ومن أبرز مظاهر الإخلال: استعمال المال (الرشوة الانتخابية)، أو إستغلال النفوذ والمواقع، وممارسة الضغط أو الإكراه، وتسخير الموارد العمومية، ونشر الأخبار الزائفة المضللة، إلى جانب التطبيع مع هذه السلوكيات.

وتؤدي هذه الاختلالات إلى تشويه الإرادة الشعبية، وتقويض الثقة، وإضعاف شرعية المؤسسات التمثيلية، والتأثير سلباً على فعالية السياسات العمومية.

مـــا هو دوري كنـــاخب في حـــــماية نزاهة الانتخابات؟

يتمثل دور الناخب في ممارسته الواعية والمسؤولة لحقه الدستوري وواجبه الوطني في التصويت، بما يجعله شريكا أساسيا في صون حرية الاختيار، وتعزيز مصداقية العملية الانتخابية، وترسيخ الثقة في نتائجها ومؤسساتها.

ويتمتع المواطنات والمواطنون بحق دستوري في المشاركة في انتخابات نزيهة وشفافة، تحترم فيها حرية الاختيار وتكافؤ الفرص، وتصان فيها سلامة الصوت الانتخابي من كل أشكال التلاعب أو الضغط أو الاستغلال. وتتحمل الدولة، عبر مؤسساتها وهيئاتها المختصة، المسؤولية الأساسية في ضمان هذا الحق، من خلال تفعيل الإطار القانوني والتنظيمي، وتأمين حياد الإدارة، ومراقبة احترام القواعد، والزجر القانوني للمخالفات.

ولا يقصد بدور الناخب تحميله مسؤولية ضمان نزاهة الانتخابات، التي تظل من الاختصاصات الحصرية للمؤسسات المكلفة قانونا بتنظيمها ومراقبتها، وإنما إبراز كيفية ممارسة المواطن لحقوقه بشكل واعٍ ومسؤول، بما يساهم في الوقاية من الخروقات، وحماية المسار الانتخابي، وتعزيز الثقة في سلامته.

ويبدأ هذا الدور بممارسة التصويت بحرية واستقلالية، بناء على القناعة الشخصية وبرامج الأحزاب والمرشحين، دون خضوع لأي ضغط أو تأثير أو إغراء، مع احترام سرية الاقتراع باعتبارها ضمانة أساسية لحرية الاختيار. كما يقتضي رفض الرشوة الانتخابية بكل أشكالها، سواء في صورة مال أو منافع أو وعود غير مشروعة، حفاظا على كرامة الناخب.

ويتعزز دور الناخب من خلال الاطلاع على البرامج والمعلومات الموثوقة، والتحقق من مصادرها، واعتماد التفكير النقدي في تقييم الخطاب الانتخابي، وتحكيم الضمير الوطني وعدم الانسياق وراء الإشاعات أو الأخبار المضللة الزائفة. كما يشمل رفض الخضوع لأي ضغط اجتماعي أو مهني أو عائلي من شأنه التأثير على القرار الانتخابي.

ويزداد دور الناخب أهمية في التزامه بتوجيه صوته، بكل حرية ومسؤولية، إلى الأجدر بتقلد أمانة النيابة عنه، وإلى المرشحين المؤهلين والنزهاء الذين تتوافر فيهم شروط الكفاءة والنزاهة وروح المسؤولية والحرص على خدمة الوطن.

ويعد التبليغ عن الممارسات المخالفة للقانون، من رشوة أو استغلال نفوذ أو إكراه...، مساهمة مباشرة في حماية النزاهة وتعزيز الثقة في المسار الانتخابي، باعتباره حقا وواجبا مواطنا في إطار المشاركة الديمقراطية. ويظل احترام القواعد القانونية المنظمة للحملات والاقتراع، والتعامل الإيجابي مع المؤسسات المشرفة على العملية الانتخابية، عنصرا أساسيا في ترسيخ ثقافة المشاركة المسؤولة.

وبهذا المعنى، لا يكون الناخب مجرد مشارك في يوم الاقتراع، بل فاعلا في حماية الديمقراطية، من خلال سلوكه الواعي والمسؤول، ومواقفه الأخلاقية، والتزامه بقيم النزاهة والمواطنة.

مـــا المقصود بالنـــزاهة في الحملات الرقمية ووســـائل التواصل الاجتماعي؟

لقد أصبحت الوسائط الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي جزءا أساسيا من الحملات الانتخابية المعاصرة، لما توفره من إمكانيات واسعة للتواصل والتفاعل السريع. غير أن هذا التحول الرقمي يطرح تحديات جديدة على مستوى نزاهة العملية الانتخابية، خاصة في ظل سرعة انتشار المحتوى، وصعوبة التحقق من مصادره، وإمكانية توظيفه لأغراض التشويه أو التلاعب بالرأي العام، أو توجيه السلوك الانتخابي عبر الإعلانات الممولة غير الشفافة أو الحسابات الوهمية.

وتقتضي النزاهة في الفضاء الرقمي احترام قواعد الصدق والشفافية، وتفادي نشر الأخبار الزائفة والخطابات التحريضية أو المسيئة، وعدم استعمال المعطيات الشخصية للناخبات والناخبين بطرق غير مشروعة أو دون علمهم. كما تقتضي احترام القوانين ذات الصلة بالفضاء الرقمي، وضمان وضوح مصادر التمويل والجهات الداعمة للمحتوى الانتخابي.

ويظل وعي الناخب بدوره في التحقق من المعلومات وعدم إعادة نشر المحتوى المضلل عنصرا أساسيا في الحد من تأثير هذه الممارسات، لأن كل تفاعل غير واعٍ قد يساهم، بشكل غير مباشر، في توسيع دائرة التضليل وتقويض مصداقية النقاش العمومي.

وانطلاقا من ذلك، يساهم المواطن في حماية النزاهة الرقمية من خلال اعتماد سلوكيات إيجابية، من بينها التحقق من مصدر الأخبار قبل مشاركتها، والاعتماد على المعطيات الموثوقة والبلاغات الرسمية والبرامج المعلنة، ومناقشة الآراء السياسية باحترام، وتفادي الخطاب المسيء أو التحريضي أو التشهيري، والتبليغ عن الصفحات أو المحتويات التي تنشر أخبارا زائفة أو تحرض على الكراهية، وحماية معطياته الشخصية وعدم توظيفها لأغراض انتخابية غير واضحة، والانتباه إلى تاريخ نشر المحتوى وسياقه الزمني، خاصة خلال فترات الحملة ويوم الاقتراع.

كما يتعين على الناخب تجنب إعادة نشر الأخبار أو الصور أو الفيديوهات دون التأكد من صحتها، والامتناع عن الانخراط في حملات التشهير أو السب أو القذف أو التحريض، وعدم التفاعل مع المحتويات التي تستهدف التلاعب بالعواطف أو إثارة الخوف أو الكراهية، وتفادي استعمال الحسابات الوهمية أو المشاركة في نشر معلومات مضللة، وعدم قبول توظيف بياناته أو حسابه الرقمي لخدمة حملات انتخابية غير شفافة أو مخالفة للقانون.

وبهذا المعنى، تشكل النزاهة الرقمية جزءا لا يتجزأ من النزاهة الانتخابية الشاملة، ويسهم احترامها في حماية حرية الاختيار، وتعزيز مصداقية النتائج، وترسيخ الثقة في المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات.

ما هي حقوق وواجبات الناخب يوم الاقتراع؟

يشكل يوم الاقتراع المرحلة الحاسمة التي تتحول فيها الإرادة الفردية إلى اختيار جماعي ملزم، ولذلك فإن احترام حقوق الناخب والتزامه بواجباته في هذا اليوم يعد شرطا أساسيا لضمان سلامة التصويت ومصداقية النتائج وترسيخ الثقة في المؤسسات المنتخبة.

ويعد هذا اليوم تجسيدا فعليا للحق الدستوري في الاختيار الحر، حيث تترجم إرادة المواطنات والمواطنين إلى نتائج انتخابية ملموسة. وتقوم نزاهة هذه المرحلة على وعي الناخب بحقوقه من جهة، والتزامه بواجباته من جهة أخرى، باعتبار أن كل حق يقابله سلوك مسؤول يحميه ويعززه:

1- حـقوق النـاخب يوم الاقتـراع

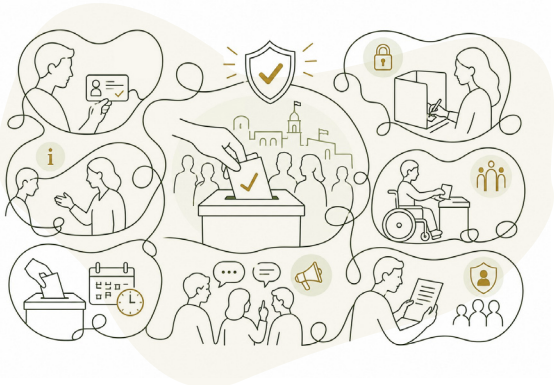

يتمتع الناخب بالحق في التصويت بحرية تامة وسرية كاملة، دون أي ضغط أو توجيه أو تأثير غير مشروع، باعتبار سرية الاقتراع ضمانة أساسية لصون كرامته واستقلال قراره؛ وله الحق في المساواة مع باقي الناخبات والناخبين في شروط الولوج إلى مكتب التصويت وممارسة حقه الانتخابي دون تمييز. كما يحق له الاطلاع على إجراءات التصويت ومعرفة كيفية الإدلاء بصوته، بما يكرس مبدأ الشفافية.

ويتمتع الناخب كذلك بالحماية من أي شكل من أشكال الإكراه أو الترهيب أو الاستغلال داخل مكتب التصويت أو في محيطه، وله الحق في تقديم شكاية أو تبليغ في حال ملاحظته أي خرق أو سلوك مخالف للقانون، بما يضمن احترام المساطر وحماية سلامة العملية الانتخابية.

2- واجـبات النــاخب يــوم الاقتــراع

يقابل حقوق الناخب التزامه باحترام القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، من خلال التقيد بالنظام داخل مكتب التصويت واحترام توجيهات المشرفين عليه، بما يضمن سير العملية في ظروف منظمة وهادئة.

كما يلتزم بالحفاظ على سرية الاقتراع، بعدم تصوير ورقة التصويت أو الكشف عن اختياره، حماية لحرية قراره ومنعا لأي شكل من أشكال الضغط أو المتاجرة بصوته الانتخابي. ويتعين عليه كذلك عدم قبول أو طلب أي مقابل مادي أو منفعة مرتبطة بالتصويت أو الامتناع عنه، صونا للمساواة بين الناخبين.

ويحظر على الناخب ممارسة أي دعاية انتخابية داخل أو قرب مكاتب التصويت يوم الاقتراع، احتراما لحياد الفضاء الانتخابي في هذه المرحلة الحاسمة. كما يظل التبليغ عن أي خرق يلاحظ مساهمة مباشرة في حماية نزاهة العملية وتعزيز الثقة في نتائجها.

وبذلك، يسهم تمتع الناخب بحقوقه والتزامه بواجباته يوم الاقتراع في ضمان تعبير صادق عن الإرادة الشعبية، ويعزز شرعية المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات، ويكرس ثقافة المشاركة المسؤولة في الشأن العام.

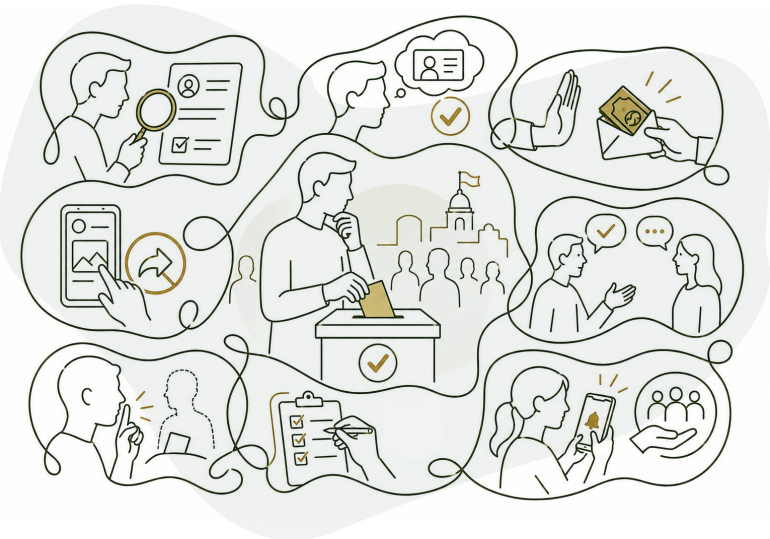

مـاذا أفعـــل عند مـلاحظة خـــرق؟

يعد التبليغ عن الخروقات الانتخابية سلوكا مواطنا مسؤولا يهدف إلى حماية نزاهة العملية الانتخابية، وليس إلى إثارة النزاعات أو الدخول في مواجهات. ولهذا، يتيح الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي للناخب مجموعة من الآليات الآمنة والقانونية للتفاعل مع هذه الحالات، دون تعريضه لأي مخاطرة أو مسؤولية غير مبررة.

وعند ملاحظة سلوك أو ممارسة يحتمل أن تمس بنزاهة الانتخابات، ينبغي أولا التعامل مع الوضع بهدوء وتبصر، من خلال التمييز بين التعبير السياسي المشروع وبين الأفعال المخالفة للقانون الانتخابي، مثل الرشوة، أو الضغط، أو الدعاية داخل مكاتب التصويت، أو استغلال وسائل عمومية. ويساعد هذا التحقق الأولي على توجيه الملاحظة بشكل سليم وتفادي سوء الفهم.

وفي حالة وقوع خرق داخل مكتب التصويت أو في محيطه المباشر يوم الاقتراع، يمكن إخبار رئيس المكتب، باعتباره المسؤول المباشر عن حسن سير العملية داخله، وذلك بأسلوب هادئ ودون تعطيل التصويت أو الدخول في نقاشات حادة قد تؤثر على سير العملية.

أما في الحالات التي تقع خارج مكاتب التصويت، أو التي تنطوي على ضغط أو إكراه أو إخلال بالنظام العام، فيمكن التواصل مع السلطات الإدارية أو الأمنية المختصة المكلفة بتأمين العملية الانتخابية، من أجل التدخل وفق ما يتيحه القانون.

كما يمكن للناخب إخبار الملاحظين المعتمدين لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قصد توثيق الملاحظة ضمن تقاريرهم، دون أن يترتب عن ذلك أي التزام أو مسؤولية قانونية على عاتق المواطن.

وفيما يتعلق بشبهات الرشوة أو استغلال النفوذ أو استعمال المال أو الموارد بطرق غير مشروعة، يمكن اللجوء إلى آليات التبليغ المؤسساتية، ولا سيما:

- التبليغ لدى النيابة العامة، باعتبارها الجهة المختصة بتلقي الشكايات المتعلقة بالأفعال الجنائية؛
- التبليغ لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في ما يخص مظاهر الفساد المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وتمارس هذه الآليات في إطار يحمي المبلغ، ويضمن سرية المعطيات، ويمنع أي شكل من أشكال الانتقام أو الضغط، بما يشجع المواطنين على الإسهام في حماية النزاهة دون خوف أو تردد.

وبذلك، لا يعد التبليغ عن الخروقات سلوكا فرديا معزولا، بل مساهمة فعلية في صون الإرادة الشعبية، وتعزيز شرعية المؤسسات التمثيلية، وترسيخ ثقافة سيادة القانون والمواطنة المسؤولة.

خاتمة

إن النزاهة الانتخابية ليست مسؤولية ظرفية مرتبطة بموعد انتخابي، بل هي مسار مجتمعي دائم يقوم على الوعي، والالتزام، والمشاركة، والمساءلة.

ومن خلال ممارسته الواعية لحقوقه وواجباته، يسهم المواطن في صون الإرادة الشعبية، وتعزيز شرعية المؤسسات التمثيلية، وترسيخ دولة القانون والحكامة الجيدة.

ويأتي هذا الدليل ليكون أداة عملية في خدمة هذا الهدف، ودعامة لبناء مواطنة فاعلة، قائمة على النزاهة والثقة والمسؤولية.

أسئلة
وأجوبة سريعة

لماذا هذا الدليل؟

لأن نزاهة الانتخابات أساس الديمقراطية والثقة في المؤسسات التمثيلية. ولأن هذا الدليل آلية مساعدة للمواطن على فهم حقوقه وواجباته، والتصويت بوعي، والمساهمة في حماية مصداقية الانتخابات.

ما هي النزاهة الانتخابية؟

هي احترام القواعد القانونية والأخلاقية التي تضمن انتخابات حرة ونزيهة. وتشمل الشفافية، تكافؤ الفرص، الحياد، وحماية إرادة الناخب في جميع مراحل العملية الانتخابية.

ما معنى النزاهة في الحملات الرقمية؟

هي استعمال وسائل التواصل بمسؤولية، والتحقق الدائم قبل المشاركة.

وتتحقق من خلال:

- تجنب الأخبار الزائفة؛
- حماية المعطيات الشخصية؛
- وضوح الإعلانات الممولة؛
- احترام القانون.

ما علاقة النزاهة بالديمقراطية والثقة؟

النزاهة تضمن احترام صوت المواطن وشرعية المؤسسات التمثيلية.
وكلما كانت الانتخابات نزيهة، زادت الثقة، وتحسنت السياسات العمومية، وارتفع الإقبال على المشاركة.

كيف يمكن أن تتعرض الانتخابات للتلاعب؟

من خلال ممارسات غير مشروعة وسلوكات تضعف الثقة والشرعية، مثل:

- استعمال المال أو النفوذ؛
- استغلال النفوذ؛
- الضغط أو الإكراه؛
- استغلال الموارد العمومية؛
- الأخبار الزائفة؛
- الرشوة الانتخابية.
- التمييز والإقصاء

من يضمن نزاهة الانتخابات في المغرب؟

منظومة المؤسسات والفاعلين تتكامل أدوارها لحماية إرادة الناخبين، تشمل:

- القضاء والنيابة العامة؛
- هيئات الحكامة؛
- الإدارة المشرفة على الانتخابات؛
- المجتمع المدني والملاحظين؛
- وسائل الإعلام.

ما دوري كناخب في حماية النزاهة؟

أكون شريكا في حماية النزاهة عبر:

- التصويت بحرية؛
- رفض الرشوة؛
- الاطلاع على البرامج؛
- التفكير النقدي؛
- مقاومة الضغوط؛
- التبليغ عن الخروقات؛
- احترام القانون.

ما هي حقوقي وواجباتي يوم الاقتراع؟

حقوقي:

1. التصويت الحر والسري؛
2. المساواة في الولوج إلى مكاتب التصويت؛
3. معرفة الإجراءات؛
4. الحق في الحصول على المعلومات طبقا للقانون؛
5. الحماية من الإكراه؛
6. تقديم الشكايات؛
7. التبليغ عن الخروقات.

واجباتي:

1. رفض الرشوة؛
2. احترام النظام؛
3. الحفاظ على السرية؛
4. عدم الدعاية المغرضة؛
5. التبليغ عن الخروقات.

ماذا أفعل عند ملاحظة خرق؟

أتصرف بهدوء وقانونيا عبر:

- التحقق من طبيعة الخرق؛
- توثيق الخرق إن أمكن؛
- إخبار رئيس المكتب؛
- التواصل فورا مع السلطات؛
- التبليغ المؤسساتي، خاصة لدى النيابة العامة والهيئة الوطنية للنزاهة؛
- إخبار الملاحظين

ماذا أفعل بعد الاقتراع؟

تستمر مسؤوليتي بعد الاقتراع عبر:

- متابعة النتائج؛
- معرفة مساطر الطعن؛
- تقييم أداء المنتخبين؛
- المشاركة في النقاش العمومي؛
- دعم الشفافية؛
- الانخراط المدني؛
- رفض المساهمة في نشر الإشاعات.

وبذلك أسهم في ترسيخ النزاهة بشكل دائم.

خلاصة سريعة

هذا الدليل يساعدك على أن تكون:

- ناخبا واعيا؛
- مشاركا مسؤولا؛
- مدافعا عن نزاهة صوتك؛
- شريكا في انتخابات نزيهة.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

شارع النخيل - عمارة هاي تيك - جناح ب - الطابقان الثالث والرابع - حي الرياض - الرباط

الهاتف : 60/ 50 86 57 37 5 212+ - الفاكس : 73 16 71 37 5 212+

البريد الإلكتروني : contact@inpplc.ma

مركز النداء المخصص للتبليغ عن الفساد على الرقم : **3003**

بوابة التبليغ عن حالات الفساد : **tabligh-fassad.inpplc.ma**